الفجوة الغذائية بالوطن العربى

أد / مصطفى محمد السعدنى **د/ الفت على ملوك**
أستاذ الاقتصاد الزراعى المتفرغ أستاذ مساعد الاقتصاد الزراعى
قسم الاقتصاد والإرشاد الزراعى والتنمية الريفية بكلية الزراعة جامعة دمنهور .

تمهيد:

تأتى أهمية موضوع الغذاء فى الوطن العربى كنتيجة للتزايد المستمر فى أعداد السكان وما يتطلبه من زيادة انتاج الغذاء بنفس المعدل للحد من الفجوة الغذائية والتى يتم محاولة سدها عن طريق الواردات من السلع الغذائية وما يستتبع ذلك من عجز فى الميزان التجارى.

كما تعكس فجوة العرض من الغذاء فى الأقاليم العربية مجموعة من المتغيرات من أهمها الإمكانات المورديّ المتاحة والمستوى التقنى السائد فضلا عن نمط السياسات الاقتصادية ومدى فاعليتها.ويعد حجم هذه الفجوة أحد أهم المؤشرات الرئيسية لامكانات تحقيق الأمن الغذائى العربى من خلال تحقيق التكامل الاقتصادي العربى الذى يعتبر ضرورة لتحقيق الأمن العربى لمواجهة المتغيرات العالمية ذات التأثير السلبى على هذا الأمن من جراء التغيرات فى الأسعار العالمية للسلع الغذائية الرئيسية (الحبوب) أو التقلبات التى يشهدها الإنتاج العالمى من الغذاء[7]

وتعتبر قضية الأمن الغذائى العربى من أهم القضايا التى تواجه الوطن العربى،لما لها من تأثيرات مباشره على الأوضاع السياسية والاقتصادية، وما يرتبط بها من قرارات تنموية،والتى تتزايد مع تصاعد أزمة الغذاء على المستويات العالمية،خاصة فى ضوء الاعتماد الكبير للوطن العربى على واردات الغذاء فى سوق عالميه تتسم بالتقلبات الكبيرة.الأمر الذى يستلزم ضرورة اتباع سياسات جديدة تتلاءم والمتغيرات العالمية الراهنة، بما يتطلب تعبئة الجهود العربية لإحداث التعديلات المطلوبة فى السياسات الزراعية العربية لتحقيق الأمن الغذائى العربى.

ولم يعد مفهوم الأمن الغذائى مجرد تحقيق الاكتفاء الذاتى كمضمون سياسى ، بل أصبح مضمونا اجتماعيا يهدف إلى الكفاية الغذائية الصحية لكل أفراد المجتمع دون تمييز من حيث مستوى الدخل أو المنطقة، كما يعتبر مدى تحقيق الاستهلاك الغذائى للكفاية الغذائية للفرد معيارا

لتحقيق التنمية باعتبار أن التنمية البشرية تعنى توفير مستوى دخل ومستوى صحى وتعليمى ملائم للفرد،ولا شك أن توفير مستوى غذائ ى مناسب للفرد هو أحد مقومات تحقيق المستوى الصحى الذى تستهدفه التنمية البشرية والتى هى بدورها الهدف النهائى للتنمية ال متواصلة ، لذا فقد أصبح لزاما على الدول العربية أن تواجه تحديات الأمن الغذائى فى ظل المتغيرات الإقليمية والدولية المتسارعة.[1]

مشكلة البحث:

تتمثل المشكلة البحثية لهذه الدراسة فى عدم قدرة الدول العربية على توفير غذاء سكانها بالرغم من توافر العديد من الموارد الزراعية فى أقطارها الأمر الذى أدى إلى زيادة حجم وقيمة الواردات الزراعية الغذائية بلقطار الوطن العربى نتيجة تزايد حجم الفجوة الغذائية وبصفة خاصة من الحبوب والتى من أهمها القمح، بالإضافة إلى فجوة الزيوت النباتية والألبان وهى المنتجات الأساسية فى الغذاء لشعوب المنطقة العربية ، مما ترتب عليه زيادة درجة اعتماد الدول العربية على العالم الخارجى فى توفير الغذاء. كما ترتب على تلك الفجوة عدم امكانية توفير الحد الأدنى من الاحتياجات الغذائية للفرد العربى،خاصة وأن أكثر من ثلث سكان الوطن العربى يعانون من سوء التغذية، بالإضافة إلى أن الإنتاج العربى من المواد الغذائية لا يكفى احتياجات أكثر من ثلثى المنطقة العربية ،حيث يتم تعويض هذه الاحتياجات عن طريق الاستيراد.[12]

وتزداد حدة تلك المشكلة فى ضوء ما يشهده العالم فى الوقت الراهن من العديد من الظواهر الطبيعية والاقتصادية ذات التأثير على الأمن الغذائى للشعوب والتى من أهمها التغيرات المناخية والتى كان من نتائجها التأثير على حجم المعروض العالمى من المنتجات الزراعية، بالإضافة إلى ما ترتب على الارتفاع المستمر لأسعار النفط من توجه الدول المتقدمة لمصادر الطاقة البديلة المصنعة من المحاصيل الزراعية الأساسية مثل القمح والذرة وقصب السكر وفول الصويا الأمر الذى ترتب عليه تناقص المعروض من الغذاء من تلك المحاصيل وارتفاع أسعار الغذاء.

هدف البحث:

استهدف البحث التعرف على الموقف الغذائى الراهن بالوطن العربى ، وتحليل بعض

المؤشرات التى يمكن من خلالها التعرف على مدى تحقيق الأمن الغذائى من عدمه بمختلف دول الوطن العربى،بالإضافة إلى التقدير القياسى لفجوة العرض من الغذاء للتعرف على أهم المتغيرات ذات التأثير على تلك الفجوة ، وكذلك التعرف على بعض السياسات التى يمكن من خلالها تقليل حجم الفجوة الغذائية وتحقيق الأمن الغذائى بالوطن العربى.

الأسلوب البحثى ومصادر البيانات:

استندت الدراسة إلى أسلوب التحليل الاقتصادي الوصفى لمختلف المتغيرات الاقتصادية التى تضمنتها الدراسة بجانب أسلوب التحليل الاقتصادي القياسى من خلال أسلوب الانحدار المتعدد الذى تم الاستناد إليه فى قياس فجوة العرض من الغذاء بالوطن العربى، والذى اقتصر عرض نتائجه على أفضل الدوال المقدرة من الوجهة الإحصائية.

كما استندت الدراسة وهى بصدد التعرف على مؤشرات الأمن الغذائى العربى إلى مجموعة من المؤشرات المتعلقة بتطور الإنتاج الزراعى ونسب مساهمته فى الناتج المحلى وفى سد الفجوة الغذائية، وكذلك مؤشر التبعية الغذائية والذى يعكس مدى الاعتماد على الغير فى الحصول على الغذاء، وكذلك مدى تغطية الصادرات بالدول العربية لمدفوع اتها عن الواردات الغذائية، بالإضافة إلى مؤشر النمط الغذائى الذى يعكس التحليل الكمى والنوعى لاستهلاك الفرد العربى من مجاميع السلع الغذائية.

وقد استندت الدراسة إلى البيانات الثانوية التى أمكن الحصول عليها من دوريات وتقارير المنظمة العربية للتنمية الزراعية ومواقعها على الشبكة الالكترونية، وبيانات منظمة الأغذية والزراعة، بالإضافة إلى مختلف الدراسات العلمية المتخصصة ذات الصلة بموضوع الدراسة.

الموقف الغذائى الراهن بالوطن العربى:

يتضح من الوضع الراهن لإنتاج واستهلاك السلع الغذائية فى الوطن العربى أن هناك بعض السلع الغذائية يفى الإنتاج العربى منها إلى حد كبير لمتطلبات سكان الوطن العربى كالخضر والفاكهة والأسماك،إلا أن هناك الكثير من السلع الغذائية مازال الإنتاج الزراعى العربى منها لا يستطيع الوفاء بالاحتياجات المطلوبة للسكان منها ويتم استيراد كميات كبيرة منها من خارج

الوطن العربى. وفى مقدمة هذه السلع الحبوب وبصفة خاصة القمح والذرة الشامية والشعير، بالإضافة إلى السكر والزيوت النباتية واللحوم الحمراء.

وقد تبين من تحليل هيكل الواردات الغذائية العربية عام 2008 أن كل من الجزائر، مصر، المغرب، اليمن تعتبر من أكبر الدول العربية استيرادا للقمح حيث تمثل كمية وارداتها منه نحو 21.6%، 20.6%، 12.6%، 7.3% لكل منها على التوالى من إجمالى كمية الواردات العربية منه والبالغة نحو 29.366مليون طن.

بينما تعتبر كل من مصر والجزائر والمغرب والمملكة العربية السعودية من أكبر الدول العربية استيرادا للذرة الشامية حيث تمثل كمية وارداتها منه نحو 31.5%، 15.2%، 13.5%، 13% لكل منها على التوالى من إجمالى كمية الواردات العربية منه والبالغة نحو 14.077 مليون طن.[4]

بينما تعتبر كل من المملكة العربية السعودية و الإمارات والعراق من أكبر الدول العربية استيرادا للأرز حيث تمثل كمية وارداتها منه نحو 24.3%، 18.4%، 10.9% لكل منها على التوالى من إجمالى كمية الواردات العربية منه والبالغة نحو 3.988 مليون طن.

بينما تعتبر كل من المملكة العربية السعودية وسوريا من أكبر الدول العربية استيرادا للشعير حيث تمثل كمية وارداتها منه نحو 64.6%، 10.9% لكل منها على التوالى من إجمالى كمية الواردات العربية منه والبالغة نحو 10.984 مليون طن.

بينما تعتبر كل من الجزائر ومصر والمغرب وتونس من أكبر الدول العربية استيرادا للزيوت النباتية حيث تمثل كمية وارداتها منها نحو 16.5%، 14.1%، 13.9%، 9.9% لكل منها على التوالى من إجمالى كمية الواردات العربية والبالغة نحو 3.921 مليون طن.[4]

كما يتضح من جدول (1) أن قيمة الفجوة الغذائية من مجموعات السلع الغذائية الرئيسية على مستوى الوطن العربى خلال متوسط الفترة (2006-2008) تقدر بنحو 21.02مليار دولار. وتمثل قيمة فجوة الحبوب والدقيق بنحو 53.12% من قيمة تلك الفجوة ،وتمثل قيمة فجوة القمح ودقيقه نحو 25.66من إجمالى قيمة الفجوة الغذائية، يليها من حيث الأهمية النسبية فجوة الألبان

ومنتجاتها بنسبة 17.84%، والسكر المكرر بنسبة 13.72% ، والذرة الشامية بنسبة 10.03%، والزيوت النباتية بنسبة 10.02%، ثم باقى السلع بنسب متباينة. كما تجدر الإشارة إلى أن كل من الخضر والأسماك على مستوى الوطن العربى قد حققت الاكتفاء الذاتى مع وجود فوائض تصديرية بلغت نسبتها نحو 6.42% ، 6.77% من قيمة الفجوة على التوالى.

جدول (1) كمية وقيمة الفجوة الغذائية من مجموعات السلع الغذائية الرئيسية فى الوطن العربى خلال الفترة (2006-2008)

المجموعة السلعية	كمية الفجوة بالألف طن	قيمة الفجوة بالمليون دولار	الأهمية النسبية%
الحبوب والدقيق	52455.91	11307.67	53.80
القمح و الدقيق	25149.21	5392.67	25.66
الذرة الشامية	13243.12	2317.57	10.03
الأرز	2534.40	1500.73	7.14
الشعير	10551.52	1860.4	8.85
البقوليات	885.04	395.2	1.88
البطاطس	(157.96)	(147.63)	(0.70)
الخضر	(2451.57)	(1350.03)	(6.42)
الفاكهة	2570.02	493.4	2.35
السكر المكرر	7058.57	2883.93	13.72
الزيوت النباتية والشحوم	3230.54	2104.9	10.02
اللحوم الحمراء	746.63	1618.8	7.70
اللحوم البيضاء	916.19	1235.2	5.88
الألبان ومنتجاتها	10644.12	3750.27	17.84
الأسماك	(157.34)	(1422.97)	(6.77)
الاجمالى	—	**21016.37**	100

المصدر: جمعت وحسبت من المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الكتاب السنوى للإحصاءات الزراعية**، 2009

التقدير القياسى لفجوة عرض الغذاء فى الوطن العربى:

استندت الدراسة وهى فى سبيل التعرف على أهم المتغيرات التفسيرية ذات التأثير على حجم فجوة العرض من الغذاء على مستوى الوطن العربى خلال الفترة (1990–2007) إلى المتغيرات التالية: مقدرة الدولة على استيراد الغذاء (x_1) وقد أمكن التعبير عنها من خلال الأهمية النسبية للصادرات إلى الناتج المحلى، معدل تزايد السكان بالوطن العربى (x_2) وهو يعكس إضافة طلب جديد على الغذاء مع مرور الزمن ، متوسط سعر الوحدة من الغذاء (x_3) وقد أمكن التعبير عنه بمتوسط السعر العالمى للطن من القمح حيث أن الجانب الأكبر من الواردات الغذائية يتمثل فى القمح ودقيقه ، الإنتاج المتاح من الغذاء بالوطن العربى (x_4) وقد أمكن التعبير عنه بإنتاجية الهكتار من القمح فى الوطن العربى ، الزمن (x_5) وهو يعكس الفترة (1990–2007) ، كما تمثل المتغير التابع (y) فى قيمة فجوة العرض من الغذاء بالوطن العربى. وقد كان أفضل الدوال المقدرة من الوجهة الإحصائية هى الدالة التالية:

$$Logy = 2.637 + 0.380\ logx_1 - 0.181\ logx_2 - 0.033\ logx_3 - 0.323\ logx_4 + 0.145\ logx_5$$

(2.844)* (2.971)* (-1.829) (-.205) (-1.057) (3.291)*

$R^{-}=0.73$ F=10.052**

حيث الأرقام بين القوسين تشير إلى قيم (t) المقدرة

وحيث ** معنوية عند مستوى 0.01، * معنوية عند مستوى 0.05، – غير معنوية.

ويتضح من الدالة السابقة معنويتها عند 0.01، كما يتضح أن المتغيرات التفسيرية التى تضمنتها الدالة تفسر نحو 73% من التغيرات فى قيمة فجوة العرض من الغذاء استنادا إلى قيمة معامل التحديد المعدل. كما يتضح وجود تأثير ايجابي معنوى إحصائيا لكل من متغير مقدرة الدولة على الاستيراد (x_1) ومتغير الزمن (x_5) على قيمة فجوة العرض من الغذاء، ووجود تأثير سلبى غير معنوى إحصائيا لكل من متغير عدد السكان (x_2) ومتغير متوسط سعر الوحدة من

الغذاء (x_3) ومتغير الإنتاج المتاح من الغذاء (x_4) على تلك الفجوة. ويمكن تفسير سالبية العلاقة بين تزايد عدد السكان وقيمة فجوة الغذاء بالوطن العربى إلى سياسات دعم الغذاء فى كثير من الأقطار العربية. كما يتضح من معاملات مرونة المتغيرات المستقلة التى تضمنتها الدالة أن زيادة مقدرة الدولة على استيراد الغذاء بنسبة 10% تؤدى إلى زيادة قيمة فجوة العرض من الغذاء بنسبة 38%، وأن زيادة عدد سنوات الزمن بنسبة 10% تؤدى إلى زيادة قيمة فجوة العرض من الغذاء بنسبة 14%.

مؤشرات الأمن الغذائى العربى:

للتعرف على مدى تحقيق الأمن الغذائى العربى استندت الدراسة إلى مجموعة من المؤشرات تمثلت فيما يلى:

أولا:مؤشرات الإنتاج الزراعى:

يمكن الاستدلال على مدى تحقيق الأمن الغذائى فى الوطن العربى من خلال بعض مؤشرات الإنتاج الزراعى والتى تعكس مدى مساهمة الزيادة فى الناتج الزراعى من مختلف المجموعات الغذائية لتلبية الاحتياجات الغذائية المتزايدة نتيجة زيادة أعداد السكان وذلك من خلال المؤشرات التالية:

(1) نسبة مساهمة الناتج الزراعى فى اجمالى الناتج المحلى:

يعتبر القطاع الزراعى بمثابة القطاع الرئيسى المنتج للغذاء، وتختلف الأهمية النسبية لقطاع الزراعة ومدى قدرته على توفير الغذاء من دولة لأخرى لأسباب كثيرة منها حجم ونوعية ما يتاح فى الدولة من أرض زراعية وموارد مائية وظروف مناخية، وإمكانية الاستفادة من التقدم التقنى فى المجال الزراعى، وإتاحة الاستثمارات اللازمة لتنفيذ البرامج والخدمات الإنتاجية والتسويقية.

ويتضح من جدول (2) أن نسبة مساهمة الناتج الزراعى فى اجمالى الناتج المحلى العربى خلال الفترة (2006-2008) بلغت نحو 15.7% ، كما تبين أن كل من الصومال والسودان وسوريا هى أعلى الدول العربية من حيث نسبة مساهمة ناتجها الزراعى فى الناتج المحلى الإجمالي حيث بلغت نحو 63.6%، 29.4% ، 20.5% فى كل منها على التوالى. كما يشير

تدنى نسبة مساهمة الناتج الزراعى فى الناتج المحلى الاجمالى فى كثير من الدول العربية إلى ضعف مساهمة الزراعة كنشاط اقتصادي بها وبالتالي ضعف قدرتها على تلبية الاحتياجات الغذائية لسكانها.

(2) تطور إنتاج السلع الغذائية ونصيب الفرد منها:

يتضح من جدول (3) والذى يشير إلى تطور الإنتاج فى مجموعات السلع الغذائية الرئيسية بالوطن العربى خلال الفترتين (1998- 2000)، (2006- 2008) حدوث زيادة فى إنتاج غالبية مجموعات السلع الغذائية باستثناء محصول الشعير والذى تناقص الإنتاج منه فى الفترة الثانية عن الفترة الأولى بنسبة 6%، كما اتسمت كل من البقوليات والسكر والزيوت النباتية بالثبات النسبى فى إنتاجها خلال فترتى الدراسة، ورغم تلك الزيادة إلا أنها لم تتمشى مع الزيادة السكانية لكثير من تلك المجموعات الغذائية مما انعكس على انخفاض نصيب الفرد من إنتاج الوطن العربى من كل من الشعير، البقوليات، السكر، الذرة الشامية، الزيوت النباتية، الفاكهة بنحو 22%، 16%، 14.5%، 11%، 9.6 %، 4.5% لكل منها على التوالى خلال فترتى الدراسة سالفا الذكر.

جدول (2) نسبة مساهمة الناتج الزراعى فى اجمالى الناتج المحلى ونصيب الفرد منه بدول الوطن العربى خلال الفترة (2006- 2008)

الدولة	الناتج المحلى الاجمالى	الناتج الزراعى	% الناتج الزراعى / الناتج المحلى الاجمالى
الأردن	3072	79	2.57
العراق	2603	138	5.3
سوريا	1918	393	20.5
لبنان	5406	424	7.8
فلسطين	1253	69	5.5
متوسط دول المشرق العربى	2850.4	220.6	8.3
تونس	3489	357	10.2
الجزائر	4090	291	7.1
ليبيا	11277	253	2.2
المغرب	2446	319	13
موريتانيا	1007	130	12.9
متوسط دول المغرب العربى	4461.8	270	9.1
الإمارات	42771	666	1.6
البحرين	70440	62	0.09
السعودية	16557	441	2.7
عمان	16839	201	1.2
قطر	61103	56	0.09
الكويت	37129	77	0.2
اليمن	1132	114	10
متوسط دول الخليج العربى	35138.7	231	2.3
السودان	1437	422	29.4
مصر	1802	235	13
الصومال	107	68	63.6
جيبوتى	1228	39	3.2
متوسط الإقليم العربى الأوسط	1143.5	191	27.3
متوسط الوطن العربى	10898.6	228.1	15.7

المصدر: جمعت وحسبت من المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الكتاب السنوى للإحصاءات الزراعية**، 2009

(3) تطور نسبة الاكتفاء الذاتى من مجموعات السلع الغذائية:

يتضح من جدول (3) أن غالبية السلع الغذائية بالوطن العربى قد تراجعت نسبة الاكتفاء الذاتى منها خلال الفترة (2006–2008) بالمقارنة بالفترة (1998–2000) باستثناء كل من

الأرز، البطاطس، الخضر، الأسماك، البيض، الألبان والتى تزايدت نسبة الاكتفاء الذاتى منها. كما تبين ارتفاع نسبة التراجع فى الاكتفاء الذاتى من كل من البقوليات والشعير والزيوت النباتية حيث تراجعت نسبة الاكتفاء الذاتى لكل منها بنحو 14.7%، 8.2%، 6.7% على التوالى ويعزى ذلك لزيادة الطلب على كل منها نتيجة الزيادة السكانية وتراجع الإنتاج منها خلال فترتى الدراسة .

جدول (3) تطور الإنتاج ونسبة الاكتفاء الذاتى من السلع الغذائية الرئيسية بالوطن العربى خلال الفترتين (1998- 2000)، (2006- 2008)

الوحدة:(مليون طن للإنتاج)، (كيلوجرام /العام لنصيب الفرد)

السلعة	الإنتـــاج		نصيب الفرد من الإنتاج		نسبة الاكتفاء الذاتى	
	الفترةالأولى	الفترة الثانية	الفترةالأولى	الفترةالثانية	الفترة الأولى	الفترة الثانية
الحبوب والدقيق	43.523	52.129	157.17	156.1	53.2	52.07
القمح والدقيق	19.374	24.23	69.96	72.6	50.03	52.36
الذرة الشامية	7.032	7.617	25.39	22.81	41.53	37.33
الأرز	5.757	7.458	20.79	22.33	72.7	75.13
الشعير	4.982	4.691	17.99	14.05	41.9	33.67
البقوليات	1.322	1.349	4.77	4	76.8	62.1
البطاطس	7.249	10.164	26.18	30.4	100	100.5
الخضر	39.707	49.326	143.39	147.7	98.37	101.7
الفاكهة	26.410	30.393	95.37	91	97.8	96.7
السكر المكرر	2.882	2.979	10.41	8.9	33.93	30.03
الزيوت النباتية	1.533	1.667	5.53	5	38.97	32.27
اللحوم الحمراء	3.481	4.356	12.57	13	88.9	84.2
لحوم الدواجن	1.934	2.729	6.98	8.2	78.4	74.83
الأسماك	2.61	3.60	9.43	10.8	83.6	104.5
البيض	0.906	1.404	3.27	4.2	92.87	96.81
الألبان ومنتجاتها	19.459	24.730	70.27	74.1	72.13	69.57

المصدر : جمعت وحسبت من المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، **الكتاب السنوى للإحصاءات الزراعية** ، أعداد مختلفة

ثانيا:مؤشرات التبعية الغذائية:

وقد أمكن تحديد التبعية الغذائية لمختلف الأقطار العربية من خلال الثلاثة مؤشرات التالية:

(1) مؤشر مدى الاعتماد على الغير فى الحصول على الغذاء:

وهو معكوس نسبة الاكتفاء الذاتى الغذائى. وقد تم حساب هذا المؤشر من نسبة الاكتفاء الذاتى لمجموعات السلع الغذائية الرئيسية، وترجيح هذه النسب بأوزان تعكس الأهمية النسبية لها على سلم الحاجات الأساسية، وبطرح قيمة المؤشر المرجح من 100 أمكن الحصول على نسبة الاعتماد على الخارج فى تدبير حاجات الدولة من الغذاء. وتشير الدراسات السابقة إلى أنه إذا زادت قيمة هذا المؤشر عن 30% فان الدولة تدخل فى منطقة التبعية الغذائية غير المرغوبة نظرا لما لها من مخاطر فى اعتماد الدولة على الخارج فى الحصول على الغذاء، فى حين تعتبر الدولة فى مرحلة التبعية الغذائية غير الخطرة إذا تراوحت قيمة هذا المؤشر بين 15%:30%، وتدخل الدولة فى منطقة الاستقلال الغذائى إذا انخفضت قيمة هذا المؤشر عن 15%.[12]

ويتضح من جدول(4) والذى أمكن من خلاله تقدير نسبة هذا المؤشر فى مختلف الأقطار العربية خلال متوسط الفترة (2005-2007) أن نسبته على مستوى متوسط الوطن العربى بلغت نحو 31.4% مما يشير إلى أن الوطن العربى يقع فى منطقة التبعية الغذائية ذات المخاطر ، وكانت أكبر تبعية لمجموعة دول الخليج العربى حيث بلغت تلك النسبة فيها نحو 70.6%، وقد كانت أكبر الدول من حيث درجة التبعية فى تلك المجموعة من الدول هى البحرين وقطر حيث بلغت نسبة هذا المؤشر فى كل منهما نحو 91.7%، 89.8% على التوالى، فى حين كان أقلها داخل تلك المجموعة من الدول هى السعودية حيث بلغت نسبة هذا المؤشر فيها نحو 46.5%. بينما كانت أقل تبعية لمجموعة دول المشرق العربى حيث بلغت نسبة هذا المؤشر فيها نحو 39.16% وكان أكبر الدول تبعية داخل تلك المجموعة هى العراق حيث بلغت نسبة هذا المؤشر فيها نحو 69.73% وأقلها تبعية هى سوريا حيث بلغت نسبته فيها 7.13 % وبصفه عامة فلفه يستدل من هذا المؤشر على أن أكثر الدول العربية فى التبعية الغذائية هى جيبوتى والبحرين ، وقطر ، وموريتانيا، الكويت، عمان، الإمارات،والعراق حيث بلغت نسبة هذا المؤشر فى كل منها

نحو 92.12%، 91.69%، 89.79%، 79.27%، 77.54%، 71.88%، 70.25%، 69.73%على التوالى.

(2) مؤشر نسبة المدفوعات عن الواردات الغذائية إلى حصيلة الصادرات:

وقد تم حساب هذا المؤشر من نسبة اجمالى مدفوعات الدولة لواردتها الغذائية إلى اجمالى قيمة صادراتها. وتزداد درجة الأمان الغذائى كلما قلت نسبة هذا المؤشر، وقد أشارت الدراسات السابقة إلى أن الدولة تعتبر فى منطقة الاستقلال الغذائى إذا بلغت نسبة الواردات الغذائية اقل من 10% من حصيلة صادراتها، فى حين تعتبر الدولة فى منطقة التبعية الغذائية العادية إذا تراوحت نسبتهبين 10%:30% وفى منطقة التبعية الغذائية ذات المخاطر إذا زادت نسبتهعن ذلك[12]

ويتضح من جدول (4) أن نسبة هذا المؤشر على مستوى الوطن العربى قد بلغت نحو 4.2% مما يعنى أن الوطن العربى يعتبر فى منطقة الأمان الغذائى فى ظل اجمالى مدفوعات الواردات الغذائية إلى قيمة صادراتهبسبب ارتفاع قيمة صادراتهالبترولية 0كما يتبين أن أكثر دول الوطن العربى أمانا بالنسبة لهذا المؤشر هى مجموعة دول الخليج العربى حيث بلغت نسبتهفيها نحو 3.1% و أن جميع دول هذه المجموعة تعتبر فى منطقة الاستقلال الغذائى. كما تعتبر مجموعة دول الإقليم العربى الأوسط فى منطقة التبعية الغذائية ذات المخاطر بالنسبة لهذا المؤشر حيث بلغت نسبتهفيها نحو 75.15%0 وتجدر الإشارة إلى شدة التباين فى نسبة هذا المؤشر بين دول تلك المجموعة ، ففى حين تقع السودان بالنسبة لهذا المؤشر فى منطقة الاستقلال الغذائى لانخفاض نسبة قيمة وارداتها الغذائية إلى اجمالى قيمة صادراتها والتى بلغت نحو 7.4% فان مصر تعتبر فى منطقة التبعية العادية بنسبة 24% فى حين أن كل من جيبوتى و الصومال تعتبران فى منطقة التبعية ذات المخاطر لارتفاع نسبة قيمة وارداتها الغذائية إلى اجمالى قيمة صادراتها حيث بلغت تلك النسبة فى كل منهما نحو 192.8%، 76.4% على التوالى. فى حين تقع كل من مجموعة دول المغرب العربى ومجموعة دول المشرق العربى فى منطقة التبعية الغذائية العادية حيث بلغت قيمة هذا المؤشر فى كل منهما نحو 12.9%،

20.44% على التوالى .

جدول (4) مؤشرات التبعية الغذائية لدول الوطن العربى خلال متوسط الفترة (2005- 2007)

الدولة	نسبة الاعتماد على الغير فى الحصول على الغذاء %	نسبة قيمة واردات الغذاء من اجمالى قيمة الصادرات الكلية %	المؤشر المركب %
الأردن	43.71	27.3	35.5
العراق	69.73	4.1	36.9
سوريا	7.13	11.5	9.3
لبنان	47.87	26.8	37.3
فلسطين	27.34	32.5	29.9
متوسط دول المشرق العربى	**39.16**	**20.44**	**29.78**
تونس	32.04	8.5	20.3
الجزائر	44.6	7.1	25.8
ليبيا	51.91	3.4	27.7
المغرب	21.78	16.1	18.9
موريتانيا	79.27	29.4	54.3
متوسط دول المغرب العربى	**45.92**	**12.9**	**29.4**
الإمارات	70.25	2.3	36.3
البحرين	91.69	2.7	47.2
السعودية	46.48	2.3	24.4
عمان	71.88	5.3	38.6
قطر	89.79	1.5	45.6
الكويت	77.54	1.5	39.5
اليمن	46.6	6.1	26.3
متوسط دول الخليج العربى	**70.60**	**3.1**	**36.84**
السودان	25.08	7.4	16.2
مصر	20.84	24	22.4
الصومال	34.75	76.4	55.6
جيبوتى	92.12	192.8	142.5
متوسط دول الإقليم العربى الأوسط	**43.20**	**75.15**	**59.17**
متوسط الوطن العربى	**31.43**	**4.2**	**17.8**

المصدر: جمعت وحسبت من المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الكتاب السنوى للإحصاءات الزراعية**، أعداد مختلفة

(3) المؤشر المركب للتعبئة الغذائية

وقد تم تقدير هذا المؤشر كمتوسط حسابي للمؤشرين السابقين وتعتبر الدولة فى نطاق الاستقلال الغذائى إذا بلغت نسبة هذا المؤشر أقل من 12% وتعتبر فى نطاق التبعية الغذائية العادية إذا تراوحت نسبته بين 12%:30%، وتعتبر فى نطاق التبعية ذات المخاط ر إذا زادت نسبته عن 30%، ويتضح من جدول (4) أنه استنادا إلى هذا المؤشر كمتوسط لدول الوطن العربى فأنها تعتبر فى نطاق التبعية الغذائية العادية حيث بلغت نسبته فيها 17.8% وأن كل من المشرق العربى والمغرب العربى يعتبران فى نطاق التبعية الغذائية العادية حيث بلغت نسبة هذا المؤشر فيهما نحو 29.78%،29.4%على التوالى فى حين يعتبر كل من الإقليم العربى الأوسط ومجموعة دول الخليج العربى فى نطاق التبعية الغذائية ذات المخاطر حيث بلغت نسبة هذا المؤشر فى كل منها 59.17%،36.84%على التوالى.

وبصفة عامة فلنه استنادا إلى هذا المؤشر فان أكثر الدول العربية فى التبعية الغذائية هى كل من جيبوتى، الصومال، موريتانيا، البحرين، قطر، الكويت، عمان، لبنان، العراق، الإمارات، الأردن حيث تعتبر جميعها فى نطاق التبعية الغذائية ذات المخاطر حيث بلغت نسبة هذا المؤشر فى كل منها نحو 142.5%، 55.6%،54.3%، 47.2%، 45.6%، 39.5%، 38.6%، 37.3%، 36.9%، 36.3% ، 35.5% على التوالى.

ثالثا:مؤشرات النمط الغذائى:

يشير مفهوم النمط الغذائى إلى القيمة الغذائية لمتوسط الاستهلاك الفردى اليومى لمجاميع السلع الغذائية. ومن المعروف أن التغذية هى أحد أوجه الإنفاق الرئيسية التى تضع الإنفاق الاجتماعي بين أهم أدوات الارتقاء بالتنمية البشرية، وبالتالي فإن السياسات والإجراءات التى تثبت كفاءتها فى إمداد الناس خاصة الفقراء وذو الأوضاع الهامشية من بينهم بتغذية كافية ومتوازنة تعتبر من أهم ركائز التنمية البشرية.

وقد تم تحليل نمط الاستهلاك للفرد العربى على أساس معايير الكفاية الغذائية كما وكيفا مقاسة بالاحتياجات اليومية الصحية للفرد من الطاقة مقاسة بالسعرات الحرارية والمقدرة

بحوالى2300 كالورى، ومن الدهون بحوالى 50جرام ومن البروتين بحوالى 70جرام (ثلثها على الأقل من البروتين الحيوانى).

ويتضح من جدول (5) أن ما يحصل عليه الفرد العربى من مكونات الغذاء خلال متوسط الفترة(2006–2008) يفوق نظيره الموصى به من كل من السعرات الحرارية بنحو 18.7% والبروتين بنحو 42.9%، والدهون بنحو 100%. كما يتضح من استعراض المصادر الغذائية النباتية والحيوانية التى يحصل منها الفرد على احتياجاته وفقا لمكونات الميزان الغذائى للدول العربية أنه يحصل على نحو 86.6% من السعرات الحرارية من المنتجات النباتية ، ونحو 12.6% منها من المنتجات الحيوانية، ونحو 0.8% منها من المنتجات السمكية، كما أنه يحصل على نحو 48.6%من البروتين من المنتجات النباتية، ونحو 22.3% منه من المنتجات الحيوانية، ونحو 4.5% منه من المنتجات السمكية، كما أنه يحصل على 65.6% من الدهون من المنتجات النباتية، ونحو 34%منها من المنتجات الحيوانية، ونحو 0.4% منها من المنتجات السمكية.

ويستدل مما سبق على ضعف نسبة ما يحصل عليه الفرد العربى من تلك المكونات ذات المصدر الحيوانى الأمر الذى يشير إلى وجود فجوة نوعية فى المكونات الغذائية للفرد العربى حيث أن الاحتياجات الدنيا الموصى بها عالميا من البروتين الحيوانى يجب ألا تقل عن ثلث اجمالى البروتين المستمد من التغذية اليومية للفرد [1] وهو ما يشير إلى وجود فجوة نوعية فى البروتين المتحصل عليه من الغذاء تتطلب التركيز علي النهوض باحتياجات الفرد من البروتين الحيوانى.

وتجدر الإشارة إلى أن ما يحصل عليه الفرد من السعرات الحرارية فى كل من جيبوتى، الصومال، اليمن، موريتانيا، فلسطين من البروتين يقل عن المتوسط الموصى به صحيا. وأن ما يحصل عليه الفرد من الدهون فى كل من الصومال واليمن يقل عن المتوسط الموصى به صحيا.

جدول (5) الأهمية النسبية لنصيب الفرد اليومى بالوطن العربى من السعرات الحرارية والبروتين والدهون من مختلف المجموعات الغذائية خلال متوسط الفترة (2006- 2008)

المجموعات الغذائية	سعرات حرارية بالكالورى	الأهمية النسبية %	بروتين بالجرام	الأهمية النسبية %	دهون بالجرام	الأهمية النسبية %
المنتجات النباتية	2363.25	86.58	48.55	64.37	42.65	65.63
المنتجات الحيوانية	345.41	12.65	22.3	29.61	22.09	33.99
المنتجات السمكية	20.95	0.77	4.54	6.02	0.25	0.38
الاجمالى	2729.61	100	75.42	100	64.99	100
الموصى به	2300	-	70	-	50	-
المتوسط العالمى	2770	-	76	-	78	-

المصدر : حسبت من المراجع أرقام 4 ،11 .

وسائل الحد من الفجوة الغذائية بالوطن العربى:

استنادا إلى ما أوضحته الدراسة من موقف الإنتاج الزراعى الراهن بالوطن العربى وما ترتب عليه من فجوة غذائية لعديد من مجموعات السلع الغذائية فان الدراسة ترى أنه يمكن إيجاز أهم وسائل الحد من الفجوة الغذائية فى الوطن العربى فيما يلى:

(1) نظرا لما تبين من كبر حجم الفجوة الغذائية من الزيوت النباتية بالوطن العربى والتى تعزى فى جانب كبير منها إلى تذبذب المساحة المنزرعة بالمحاصيل الزيتية وإنتاجيتها من عام لأخر والتى من أهمها السمسم، وزهرة الشمس(دوار الشمس)، الفول السودانى، فول الصويا والتى تتركز زراعته فى مصر بنسبة 84% من اجمالى الرقعة المنزرعة بالوطن العربى، والقطن والذى انخفضت المساحة المنزرعة منه بالوطن العربى من 666.3 ألف هكتار عام 2006 إلى 467.8 ألف هكتار عام 2008[4] وذلك بسبب المعوقات الاقتصادية المتمثلة فى السياسات السعرية والتسويقية للمدخلات والإنتاج، حيث أدى رفع الدعم عن أسعار مدخلات الإنتاج الزراعى فى معظم الدول العربية إلى ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج وبالتالي زيادة تكاليف

الإنتاج بنسبة اكبر من ارتفاع أسعار المنتجات وهو ما أدى إلى انخفاض العائد من تلك المحاصيل وعزوف معظم المزارعين عن زراعة الكثير من محاصيل البذور الزيتية ، لذا فان الأمر يتطلب ضرورة إتباع سياسة سعرية تحقق للمزارعين تغطية التكاليف الإنتاجية وتحقيق هامش ربح يساهم فى رفع المستوى الاقتصادي والاجتماعى لهم ، ويتطلب ذلك التزام الدول العربية المنتجة باستلام الإنتاج بأسعار مشجعة بما يؤدى إلى زيادة المساحات المزروعة ، مع التوسع فى استخدام التقنيات الحديثة فى الزراعة والحصاد ونشر استخدام الميكنة الزراعية من مرحلة إعداد الأرض للزراعة وحتى مرحلة الحصاد وكذلك الاهتمام بتكنولوجيات ومعاملات ما بعد الحصاد . هذا بالإضافة إلى توسيع قاعدة التكامل بين القطاع الزراعى والقطاع الصناعى بالأقطار العربية واستغلال القدرات التمويلية الموجودة والعمل على تشجيع صن اعة استخلاص الزيوت النباتية وتدعيمها إذا لزم الأمر لتخفيض التكاليف الإنتاجية[9]

(2) وفيما يتعلق بالفجوة الغذائية من اللحوم الحمراء والتى ت عزى إلى انخفاض المعروض من المواد العلفية بالوطن العربى مما يزيد من تكلفة الأعلاف المالئة والمركزة بالإضافة إلى ضعف القدرة الوراثية الإنتاجية للسلالات المحلية من مختلف أنواع الثروة الحيوانية وعدم وجود سلالات متخصصة فى إنتاج اللحم بالأقطار العربية لذا فثمة جهود يجب أن تبذل فى سبيل الاستفادة من مخلفات الإنتاج الزراعى النباتى فى صناعة الأعلاف غير التقليدية لسد الفجوة العلفية وتخفيض تكلفة إنتاجها بجانب تنظيم استغلال المراعى الطبيعية والتحسين الوراثى للسلالات المحلية من الماشية بمختلف الأقطار العربية[10]

(3) التركيز على برامج التنمية الرأسية والمتمثلة فى تطبيقات التكنولوجيا الحيوية من الأصناف ذات الإنتاجية العالية بالإضافة إلى مختلف العمليات المزرعية ذات التأثير على الإنتاجية و ذلك لزيادة الإنتاجية الهكتارية لمختلف مجموعات السلع الغذائية حيث يعتبر تطوير وزيادة إنتاجية وحدة المساحة أسرع عائدا ومردودا من التوسع الأفقي حيث تشي ر تقديرات منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) إلى أن مساهمة التوسع الرأسى فى زيادة إنتاج الحبوب فى الدول العربية حتى عام 2020 قد تصل إلى 70% مقابل 30% لمساهمة التوسع الأفقي أى أنه سيكون لإنتاجية

وحدة المساحة الدور الحاسم فى زيادة الإنتاج الزراعى خلال السنوات القادمة. لاسيما وأن ما أمكن تحقيقه فى الدول العربية فى هذا المجال يعتبر متواضعا بالمقارن ة بما تحقق فى الدول الأخرى النامية والمتقدمة حيث تشير البيانات إلى انخفاض إنتاجية الحبوب بالوطن العربى عن الدول النامية والمتقدمة بنحو 59.4%، 218.75% على الترتيب، كما تنخفض إنتاجية الهكتار من القمح بالدول العربية بنحو 17.8%، 189.3% على الترتيب، وتنخفض إنتاجية الشعير بنحو 201.6%،433.2%، بينما تنخفض إنتاجية الذرة الشامية بالدول العربية بنحو 18%، 173.2%عن إنتاجية الدول النامية والمتقدمة على الترتيب وذلك كمتوسط للفترة (2000-2007). [3]

كما تبين وجود فجوة واسعة بين إنتاجية الهكتار من أهم المحاصيل بأهم الدول العربية المنتجة لها فبينما تبلغ إنتاجية الهكتار من القمح نحو 606 كيلوجرام بالسودان فإنها تبلغ نحو 7529 كيلو جرام فى مصر،وفى حين تبلغ إنتاجية الشعير نحو 548 كيلوجرام فى سوريا فإنها تبلغ نحو 1076 كيلوجرام بالجزائر، وكذلك فبينما تبلغ إنتاجية الهكتار من الذرة الشامية نحو 418 كيلوجرام بالصومال فإنها تبلغ نحو 8130 كيلو جرام فى مصر ، أما بالنسبة للمحاصيل الزيتية فبينما تبلغ إنتاجية الهكتار من الفول السودانى نحو 886 كيلو جرام بالسودان فإنها تبلغ 3350 كيلو جرام بمصر ، وفى حين تبلغ إنتاجية السمسم نحو 237كيلو جرام بالسودان فإنها تبلغ فى مصر نحو 1311كيلو جرام، وفى حين تبلغ إنتاجية الهكتار من فول الصويا نحو 1.752طن بسوريا فإنها تبلغ نحو 3.238 طن بمصر، أما المحاصيل السكرية فقد تبين أنه فى حين تبلغ إنتاجية الهكتار من قصب السكر نحو 17.16طن فى السودان فإنها تبلغ نحو 121.13طن فى مصر، وفى حين تبلغ إنتاجية الهكتار من بنجر السكر نحو 43.77 طن فى سوريا فإنها تبلغ نحو 50.17 طن فى المغرب وذلك خلال متوسط الفترة (2006-2008)[4]

ويتضح مما سبق مدى أتساع الفجوة بين إنتاجية الهكتار من مختلف المحاصيل بالدول العربية مما يعنى إمكانية مضاعفة الإنتاجية الحالية لكثير من المحاصيل وفى مقدمتها القمح والشعير والذرة بالإضافة إلى المحاصيل الزيتية والسكرية وهى المحاصيل التى تمثل النسبة

الأكبر من فجوة الغذاء بالوطن العربى.

والسبب الرئيسى الذى يكمن وراء هذه الفجوة فى الإنتاجية أن الزراعة العربية لا زالت تستخدم أساليب إنتاجية تقليدية من جهة وتعتمد على استيراد التكنولوجيا الحديثة من جهة أخرى الأمر الذى يجعل من الصعوبة بمكان الوصول إلى مستويات متقدمة قادرة على منافسة الزراعة الحديثة فى العالم.و يحتاج الأمر تعاونا وتنسيقا عربيا يضمن تحديث مراكز البحث وإمدادها بالوسائل الضرورية وخلق الكوادر البحثية مع تبادل الخبرات ومن ثم زيادة فعالية الجهود البحثية وتعزيز مردودها التنموى[6]

(4) تكاتف الجهود العربية لتنسيق الخطط والسياسات الزراعية بين الدول العربية وبعضها بصورة تكاملية تقوم على الاستفادة من الميزات النسبية التى تتوفر لبعض الدول العربية فى إنتاج السلع والمنتجات الزراعية، لاسيما وأن الرقعة الأرضية الصالحة للزراعة بالوطن العربى تبلغ نحو 197مليون هكتار تشكل المساحة المستغلة منها حوالى 71 مليون هكتار تمثل نحو 36% من المساحة القابلة للزراعة، أى أن هناك نحو 126 مليون هكتار من الأراضى الصالحة للزراعة لم تستغل بعد حتى الآن . مما يعنى أن هناك إمكانية لزيادة مساحة الأراضى الزراعية بالوطن العربى، فعلى الرغم من تزايد معدل النمو السنوى للرقعة المنزرعة خلال الفترة السابقة بنحو 1.5% إلا أن معدل النمو السنوى للسكان خلال نفس الفترة بلغ نحو 2.9% مما أدى لتراجع متوسط نصيب الفرد من الأراضى المزروعة من 0.3 هكتار فى أوائل التسعينات إلى نحو 0.21 هكتار عام 2008.[3] هذا ويعزى عدم استغلال تلك الأراضى إلى ندرة الموارد المائية وندرة رأس المال وندرة العمالة فى بعض الأقطار العربية لذا فإن الأمر يتطلب تحقيق التكامل الزراعى العربى فى مجال الإنتاج الزراعى من خلال إقامة مشاريع زراعية فى ضوء المتاح من الموارد الطبيعية والبشرية والرأسمالية بهدف الوصول إلى الاكتفاء الذاتى المطلوب وبصفة خاصة فى الحبوب واللحوم والبذور الزيتية.

(5) نظرا لارتباط الأمن الغذائى العربى بالأمن المائى ونظرا لوجود عجز فى المتاح من الموارد المائية العربية حيث لا يتعدى متوسط نصيب الفرد من المياه المتجددة فى الدول العربية نحو

760 متر مكعب مقابل 7000 متر مكعب على مستوى العالم، ووجود تهديدات خارجية على مستقبلهمن خارج الحدود السياسية لأقطار الوطن العربى نظرا لأن 70% من الموارد المائية العربية تتحكم فى منابعها دول أجنبية غير عربية، الأمر الذى يقتضى تنسيق الجهود العربية لحماية مواردها المائية من الأطماع الخارجية من ناحية، وتنمية هذه الموارد وترشيد استخدامها بتشجيع التوسع فى استخدام التقنيات الموفرة للمياه مثل أصناف المحاصيل المبكرة فى النضج والأصناف المقاومة للملوحة والجفاف بالإضافة إلى تطوير أساليب الرى القديمة الممثلة بالرى السطحى والكفيل بوقف استهلاك مصادر المياه بالوطن العربى، لاسيما وأن كفاءة أساليب الرى فى الدول العربية أقل من 40% مما يعنى فواقد مائية سنوية تقدر بحوالى 91 مليار متر مكعب[6]

(6) استناد إلى ما يشهدهالعالم من ارتفاع شديد فى أسعار السلع الزراعية بداية من عام 2006 والذى خلص تقرير البنك الدولى فى شأنهإلى أن 65% من ارتفاع الأسعار العالمية للغذاء إنما يعزى إلى تزايد الاعتماد على المحاصيل الزراعية فى إنتاج الوقود الحيوى كبديل للبترول الذى ارتفعت أسعار هبشكل مضطرد وهو ما دعي الدول الصناعية الكبرى إلى تكثيف استخدام مخزونها من المنتجات الغذائية والتى من أهمها الحبوب لاستخلاص الوقود الحيوى المتمثل فى الإيثانول والديزل الحيوى كبديل نظيف للطاقة، ونظرا لما تمثلهقيمة الفجوة الغذائية من الحبوب بالوطن العربى من أهمية نسبية كبيرة بالمقارنة بفجوات باقى المجموعات الغذائية الأمر الذى يحتم على الأقطار العربية ضرورة التركيز على تقليل الفجوة الغذائية من الحبوب لتقليل مخاطر ارتفاع أسعار استيرادها وذلك من خلال ترشيد الاستهلاك وخفض الفاقد حيث تبين من الدراسة أن المتوسط السنوى لاستهلاك الفرد من الحبوب فى الوطن العربى يفوق المتوسط العالمى كما يفوق المتوسط الموصى به صحيا، هذا بالإضافة إلى ضرورة التوسع فى تطبيقات التكنولوجيا الحيوية المتمثلة فى استنباط أصناف جديدة عالية الإنتاجية وبصفة خاصة من محصولى القمح والذرة الشامية [2].كما يدعو ذلك الدول العربية إلى تنفيذ خطط طموحة لتحسين واقع الأمن الغذائى فى إطار جهود مشتركة لاستغلال الموارد المتاحة بشكل تكاملى لتحقيق أعلى درجة من

الاكتفاء الذاتى تمهيدا لتحقيق الأمن الغذائى فى الدول العربية وتقليل الاعتماد على الدول المتقدمة فى تأمين احتياجاتها من الغذاء.

(7) بالرغم من تنوع البيئة الزراعية وتوافر ظروف اقتصادية ملائمة على امتداد الوطن العربى، إلا أن تكوين سوق عربية مشتركة تستطيع توظيف مواردها المتاحة بكفاءة تتناسب مع المتغيرات العالمية مازال يشوبه الكثير من المعوقات حيث لا تتعدى نسبة التجارة للبي نية الزراعية عشر حجم التجارة العربية مع دول العالم، لذا فثمة جهود يجب أن تبذل فى سبيل تشجيع التجارة البينية للسلع الزراعية بالوطن العربى.

(8) تشجيع الاستثمار فى المجال الزراعى وإقامة المشاريع المشتركة والخاصة الممولة من الأموال العربية فى مجال المحاصيل الاستراتيجية حيث تشير البيانات إلى ضعف الاستثمارات الموجهة إلى الزراعة مقارنة بالقطاعات الأخرى فى معظم الدول العربية على الرغم من الإمكانيات المتاحة من موارد طبيعية وقوى بشرية مع توفر الأموال اللازمة لتطوير الزراعة فى كثير من البلدان العربية وإمكانية ضمان استدامتها لتحقيق معدلات عالية للأمن الغذائى على المستوى الوطنى والقومى. كما أن المشاريع المشتركة أو الخاصة الممولة من الأموال العربية فى بعض الدول لا تركز على قلتها على المحاصيل الاستراتيجية بل ركزت على المشاريع ذات العائد السريع مثل الدواجن والألبان والخضر.[6]

الملخـص

استهدف البحث التعرف على الموقف الغذائى الراهن بالوطن العربى ، وتحليل بعض المؤشرات التى يمكن من خلالها التعرف على مدى تحقيق الأمن الغذائى من عدمه بمختلف دول الوطن العربى، بالإضافة إلى التقدير القياسى لفجوة العرض من الغذاء للتعرف على أهم المتغيرات ذات التأثير على تلك الفجوة، وكذلك التعرف على بعض السياسات التى يمكن من خلالها تقليل حجم الفجوة الغذائية وتحقيق الأمن الغذائى بالوطن العربى.

وقد أوضحت الدراسة أن قيمة الفجوة الغذائية من مجموعات السلع الغذائية الرئيسية على مستوى الوطن العربى خلال متوسط الفترة (2006-2008) تقدر بنحو 21.02مليار دولار. وتمثل قيمة فجوة الحبوب والدقيق نحو 53.12% من قيمة تلك الفجوة .

كما أوضحت الدراسة وجود تأثير ايجابي معنوى إحصائيا لكل من متغير مقدرة الدولة على الاستيراد ومتغير الزمن على قيمة فجوة العرض من الغذاء بالوطن العربى كما أوضحت أن زيادة مقدرة الدولة على استيراد الغذاء بنسبة 10% تؤدى إلى زيادة قيمة فجوة العرض من الغذاء بنسبة 38% ، وأن زيادة عدد سنوات الزمن بنسبة 10% تؤدى إلى زيادة قيمة فجوة العرض من الغذاء بنسبة 14%.

كما اتضح من الدراسة أن نسبة مساهمة الناتج الزراعى فى اجمالى الناتج المحلى العربى خلال الفترة (2006-2008) بلغ نحو 15.7% ، كما تبين أن كل من الصومال والسودان وسوريا هى أعلى الدول العربية من حيث نسبة مساهمة ناتجها الزراعى فى الناتج المحلى الإجمالي حيث بلغت نحو 63.6%، 29.4% ، 20.5% فى كل منها على التوالى، كما اتضح تدنى نسبة مساهمة الناتج الزراعى فى الناتج المحلى الاجمالى فى كثير من الدول العربية مما يشير إلى ضعف مساهمة الزراعة كنشاط اقتصادي بالدول العربية وبالتالي ضعف قدرتها على تلبية الاحتياجات الغذائية لسكانها.

وقد أمكن تحديد التبعية الغذائية لمختلف الأقطار العربية من خلال ثلاثة مؤشرات الأول وهو مؤشر مدى الاعتماد على الغير فى الحصول على الغذاء وهو معكوس نسبة الاكتفاء الذاتى وقد

بلغت نسبته على مستوى الوطن العربى نحو 31.4% مما يشير إلى أن الوطن العربى يقع فى منطقة التبعية ذات المخاطر، كما اتضح من هذا المؤشر أن أكثر الدول العربية فى التبعية الغذائية هى كل من جيبوتى والبحرين وقطر وموريتانيا ،الكويت،عمان،الإمارات،والعراق حيث بلغت نسبة هذا المؤشر فى كل منها نحو 92.12%،91.69%، 89.79%، 79.27 %، 77.54 %،71.88%،70.25%، 69.73%على التوالى.

أما المؤشر الثانى فهو مؤشر نسبة المدفوعات عن الواردات الغذائية إلى حصيلة الصادرات وقد اتضح أن نسبة هذا المؤشر على مستوى الوطن العربى قد بلغت نحو 4.2%، مما يعنى أن الوطن العربى يعتبر فى منطقة الأمان الغذائى فى ظل نسبة مدفوعات الواردات الغذائية إلى اجمالى قيمة صادراته بسبب ارتفاع قيمة صادراته البترولية ، كما اتضح من هذا المؤشر أن أكثر الدول تبعية هى كم من جيبوتى ، الصومال، فلسطين ، موريتانيا، الأردن، ولبنان حيث بلغت نسبة هذا المؤشر نحو 192.3%، 76.4%، 32.5%، 29.4%، 27.3%، 26.8% لكل منها على الترتيب.

أما المؤشر الثالث فهو المؤشر المركب وقد اتضح أن نسبة هذا المؤشر على مستوى الوطن العربى بلغ نحو 17.8% مما يعنى أنها تعتبر فى نطاق التبعية الغذائية العادية، كما اتضح من هذا المؤشر أن أكثر الدول العربية فى التبعية الغذائية هى كل من جيبوتى، الصومال، موريتانيا، البحرين، قطر، الكويت، عمان، لبنان، العراق، الإمارات، الأردن حيث تعتبر جميعها فى نطاق التبعية الغذائية ذات المخاطر حيث بلغت نسبة هذا المؤشر فى كل منها نحو 142.5%، 55.6%،54.3%، 47.2%، 45.6%، 39.5%، 38.6%، 37.3%، 36.9%، 36.3%، 35.5% على التوالى.

كما اتضح من مؤشرات النمط الغذائى وجود فجوة نوعية فى البروتين المتحصل عليه من الغذاء تتطلب التركيز علي النهوض باحتياجات الفرد من البروتين الحيوانى. كما أن ما يحصل عليه الفرد من السعرات الحرارية فى كل من جيبوتى ، الصومال، اليمن، موريتانيا، فلسطين من البروتين يقل عن المتوسط الموصى به صحيا . وأن ما يحصل عليه الفرد من الدهون فى كل

من الصومال واليمن يقل عن المتوسط الموصى به صحيا.

كما أشارت الدراسة إلى وسائل الحد من الفجوة الغذائية فى الوطن العربى والتى تمثلت فى : إتباع سياسة سعرية تؤدى إلى زيادة المساحات المزروعة من المحاصيل التى انخفضت المساحة المنزرعة منها مثل المحاصيل الزيتية و التركيز على برامج التنمية الرأسية لزيادة الإنتاجية الهكتارية لمختلف مجموعات السلع الغذائية وفى مقدمتها القمح والشعير والذرة بالإضافة إلى المحاصيل الزيتية والسكرية وزيادة مساحة الأراضى الزراعية بالوطن العربى و تنسيق الجهود العربية لحماية مواردها المائية من الأطماع الخارجية من وتنمية هذه الموارد وترشيد استخدامها وتشجيع التجارة البينية للسلع الزراعية بالوطن العربى وتقليل الاعتماد على الدول المتقدمة فى تأمين احتياجاتها من الغذاء وتشجيع الاستثمار فى المجال الزراعى وإقامة المشاريع المشتركة والخاصة الممولة من الأموال العربية فى مجال المحاصيل الاستراتيجية والاستفادة من مخلفات الإنتاج الزراعى النباتى فى صناعة الأعلاف غير التقليدية لسد الفجوة العلفية وتخفيض تكلفة إنتاجها بجانب تنظيم استغلال المراعى الطبيعية والتحسين الوراثى للسلالات المحلية من الماشية بمختلف الأقطار العربية للتغلب على الفجوة الغذائية من اللحوم الحمراء

المراجـع

(1) إبراهيم سليمان (دكتور)، الأمن الغذائى العربى والتغيرات الاقتصادية العالمية، المؤتمر الثامن للاقتصاديين الزراعيين، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعى، القاهرة، 27-28 سبتمبر 2000.

(2) إيناس السيد صادق (دكتورة)، عدلي سعداوى (دكتور)، دراسة تحليلية لاتجاهات الأسعار العالمية للسلع الغذائية وأثرها على الأمن الغذائى العربى، المؤتمر السادس عشر للاقتصاديين الزراعيين، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعى، القاهرة، 15-16أكتوبر 2008.

(3) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، التقرير الاقتصادي العربى الموحد، القاهرة ، سبتمبر 2001- 2009

(4) جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب الإحصائى السنوى، أعداد مختلفة.

(5) جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تعزيز أوضاع الأمن الغذائى، الخرطوم،
السودان، 2005، 2008

(6) جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دراسة شاملة لتوثيق السياسات الزراعية
فى الدول العربية خلال العقد الأول من الألفية الثالثة، الخرطوم، ديسمبر 2009.

(7) سالم توفيق النجفى (دكتور)، فجوة عرض الغذاء فى الأقاليم العربية (مقاربات اقتصادية معاصرة)، المؤتمر العاشر للاقتصاديين الزراعيين، القاهرة 25_26سبتمبر 2002.

(8) صلاح على صالح فضل الله ، الأمن الغذائى العربى ومقومات تحقيقه فى ظل المتغيرات الدولية،
المؤتمر الثامن للاقتصاديين الزراعيين، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعى، القاهرة 27-

28 سبتمبر 2000.

(9) محي الدين محمد خليل البي ج اوى (دكتور)، يسرى محمدى أبو الخير (دكتور)، دراسة اقتصادية لانتاج واستهلاك الزيوت النباتية فى الدول العربية، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعى، العدد الثالث، سبتمبر 2005.

(10) منية بهاء الدين حسن (دكتورة) وآخرون، ممكنات تنمية اللحوم فى الوطن العربى فى ظل المتغيرات الدولية، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعى، العدد الثابت، سبتمبر 2005.

(11) نبيه عبد الحميد (دكتور)، إبراهيم أحمد يوسف (دكتور)، الإنتاج الزراعى الغذائى فى مصر وكفايته للسكان، المؤتمر العاشر للاقتصاديين الزراعيين، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعى، القاهرة، 25-26 سبتمبر 2002.

(12) نجوى سعد العجرودى (دكتورة) وآخرون، الأمن الغذائى المصري فى ظل أزمة الغذاء العالمى، المؤتمر السادس عشر للاقتصاديين الزراعيين، القاهرة 15_16أكتوبر 2008.

(13)الموقع الإلكتروني لمنظمة الأغذية والزراعة.. www.fao.org/

(14)الموقع الالكترونى للمنظمة العربية للتنمية الزراعية. www.aoad.org/.

(15)الموقع الالكترونى للبنك الدولى www.albankaldawli.org/

16 Accessed on ،Human Development Report .2007/2008UNDP february2008

17- Food and Agriculture organization of the united Nation Food ، Balance sheets Krome Kvarious Issue

The food gap in Arabic World

Prof. Dr. Mostafa Mohamed El Satiny , Dr. Olfat Aly Melouk
Faculty of Agricultural, Damanhour University

This research aimed at recognizing the present food position in Arabic world, and analysis of some indicators which refer to recognizing the extent of attaining the food security or not in different countries at Arabic world in addition to measuring estimation for the supply gap from food for recognizing the important variables which impact on this gap as well as recognition of some policies which reduce the size of food gap and attainment of food security in Arabic world.

The study showed that the value of the food gap from sets of major food commodities in the Arab world during the average period (2006-2008) estimated at 21.02 billion dollars. The value of grain and flour gap represents about 53.12% from that gap. The study also showed a positive significant effect statistically for each of the country capability to import and time on the value of the supply gap of food in the Arab world as it demonstrated an increase of the country capability to import in percentage of 10% leads to increase the supply value of food gap in percentage of 38%, and increase the number of time years by 10% leads to increase value of the food supply gap by 14%.

As it is shown from the study the proportion of the agricultural output contribution in Arabic gross domestic product (AGDP) during the period of (2006-2008) attained about 15.7%, and as it is shown each of Somalia, Sudan and Syria are the highest Arabic countries in terms of proportion of its agricultural output contribution in GDP reaching about 63.6%, 29.4%, 20.5% in each of them respectively.

It has been possible to determine the food dependency of the various Arab countries through three indicator, of the first, an indicator of the extent of reliance on others to get food has reached

in the Arab world about 31.4%, which indicates that the Arab world is located in the area of dependency risk, As shown by this indicator that more Arab countries in the food dependency Djibouti, Bahrain, Qatar, Mauritania, Kuwait, Oman, UAE, and Iraq, where the percentage of this indicator in each of them about 92.12%, 91.69%, 89.79%, 79.27%, 77.54%, 71.88%,70.25%, 69.73%, respectively.

The second indicator is the indicator of the proportion of payments for food imports to export earnings has been shown that the proportion of this indicator on level of the Arab world amounted to about 4.2%, which means that the Arab world is in the area of food safety in shadow of this indicator because of high value of oil exports, As it is shown from this indicator the most dependent countries are consequential Djibouti, Somalia, Palestine, Mauritania, Jordan, and Lebanon, where the percentage of the indicator attained192.3%,76.4%,32.5%,29.4%, 27.3% and 26.8% each respectively.

The third indicator is a composite indicator and it is demonstrated the proportion of this indicator on level of the Arab world amounted to about 17.8%, which means they are considered within the scope of the regular food dependency, as shown from this indicator the most food dependent Arabic countries are Djibouti, Somalia, Mauritania, Bahrain, Qatar, Kuwait, Oman, Lebanon, Iraq, UAE, and Jordan, Where they are within the scope of food dependency risk where the percentage of this indicator in each of them attained about 142.5%, 55.6%, 54.3%, 47.2%, 45.6%, 39.5%, 38.6%, 37.3%, 36.9%, 36.3%, 35.5% respectively.

As evidenced by indicators of food style there is a quality gap in protein intake from food requires a focus on fulfilling the needs of the individual animal protein. As that received by a person of the calories in all of Djibouti, Somalia, Yemen, Mauritania, and Palestine of the protein below the average for the recommended health. And that received by a person of fat in both Somalia and Yemen, at least from the average recommended healthy.

The study, refers to means of restricting the food gap in the Arab world and which were represented in: following a pricing policy conducive to increase the acreage of crops that reduced acreage of them such as oil crops, focusing on the programs of vertical development to increase the hectare productivity for different groups of food commodities, Increase the area of agricultural land in the Arab world, Coordinate Arab efforts to protect water resources from the ambitions of foreign and development of these resources and rational use, to promote intra-regional trade of agricultural commodities in Arab world and reduce dependence on developed countries to meet their needs from food, encouraging the agricultural investment field, taking advantage of wastes of agricultural production in manufacturing the non-conventional feed to fill the gap and reduce the cost of forage production next to regulate the exploitation of natural grassland and genetic improvement of local breeds of cattle in various Arab countries to overcome the food gap of red meat.